الحفاظ على الأنواع المهددة بالانقراض وتنظيم الصيد البري وفق المعايير والنظم

الرئيس الأسد يصدر قانوناً لتنظيم الصيد البري

«الزراعة» لـ«الوطن»: كان لا بد من قانون جديد بسبب تغير أنواع الطيور وأساليب الصيد

الوطن

أصدر السيد الرئيس بشار الأسد اليوم القانون رقم ١٤ لعام ٢٠٢٣ الناظم للصيد البري، الذي يهدف لحماية أنواع الطيور والحيوانات البرية واستدامتها، والحفاظ على الأنواع المهددة منها بالانقراض، وتنظيم الصيد البري وفق المعايير والنظم البيئية والضوابط القانونية.

وفي تصريح لـ«الوطن» أكد معاون وزير الزراعة الدكتور رامي العلي أهمية إصدار القانون الخاص بالصيد البري للحفاظ على النظام البيئي والتنوع الحيوي والضوابط القانونية، موضحاً أن هناك أنواعاً من الطيور مهددة بالانقراض ومن غير الممكن أن يسمح بصيدها، لأن لكل طير أهميته لذلك جاء هذا القانون لحماية أنواع الحيوانات والطيور واستدامتها بالإضافة لذلك هو ينظم الصيد البري ويبين ما الأدوات المسموح بها للصيد وما غير المسموح به، كذلك يحدد الأشخاص الذين يقومون بالصيد ضمن تراخيص معينة، كما تطرق القانون إلى المخالفات ضمن الشق القانوني للقانون والأهم أنه حدد أوقات وأيام الصيد للحد من عشوائيته.

وأشار العلي إلى وجود قانون للصيد البري لكنه أصدر منذ ٥٣ عاماً وهناك تغيرات خلال هذه المرحلة سواء في أنواع الطيور التي انقرض بعضها واختلفت أساليب الصيد وطرقه وغيرها من الأمور التي جاء هذا القانون بأهميته ليضع الأسس والمبادئ العامة للصيد البري بهدف الحفاظ على الطيور والحيوانات البرية، والتوازن البيئي الحيوي.

تجار بغداد في ضيافة تجار دمشق

البضائع السورية مرغوبة عند المستهلك العراقي

رامز محفوظ

استقبل اتحاد غرف التجارة السورية أمس وفداً من غرفة تجارة بغداد ضم عدداً من أعضاء مجلس إدارتها وتم خلال اللقاء بحث علاقات التعاون بين الجانبين وآليات تسهيل التبادل التجاري بما يعود بالمنفعة المتبادلة بين الشعبين الشقيقين.

وأكد رئيس اتحاد غرف التجارة السورية محمد أبو الهدى اللحام في تصريح خاص لـ«الوطن» أن اللقاء كان مهماً ومفيداً، لافتاً إلى أن علاقاتنا مع العراق تعتبر من العلاقات المهمة والرئيسية، لأن التعاون الاقتصادي وعمليات الاستيراد والتصدير قائمة منذ زمن طويل مع العراق ومن مصلحتنا تفعيل التعاون بكل أوجهه مع كل الدول العربية وعلى وجه الخصوص العراق، مشدداً على ضرورة تقديم كل التسهيلات لتطوير التعاون التجاري وتبادل البضائع معها، ومشيراً إلى أن البضائع السورية تصل إلى العراق عبر البر خلال مدة قصيرة لا تتجاوز ٨ ساعات وهذه ميزة لا نحصل عليها من أي بلد مجاور آخر لسورية.

وشدد اللحام على أن العراق معتادة على البضائع السورية وهي مرغوبة لديهم لذا يجب العمل على تقديم المزيد من التسهيلات من أجل أن نكسب السوق العراقية باعتبارها من الأسواق المهمة للمنتجات العراقية وأن نستفيد من الاتفاقات العربية الموقعة التي لا نستفيد منها، كما يجب إيجاد حل لموضوع طرق تحويل الأموال والدفع وتسهيل عمليات نقل البضائع باعتبارها من أبرز النقاط الأساسية في العملية التجارية.

وأشار إلى أن الجانب العراقي منفتح بشكل كامل للتعاون مع سورية ونحن نشترك في المعارض التي تقام في العراق والتي تشهد إقبالاً ملحوظاً على شراء البضائع والمنتجات السورية، موضحاً أن تأخرنا بتقديم التسهيلات يعرقل العمل التجاري وتبادل البضائع.

وأوضح أن تكاليف إنتاج البضائع السورية باتت مرتفعة، وهذا الأمر نعاني منه نتيجة النقص في المحروقات وغيرها من مدخلات الإنتاج، وهذا الأمر أثر سلباً في عمليات التصدير إلى العراق لذا يجب إيجاد حل سريع لهذا الموضوع إضافة لارتفاع تكاليف الشحن إلى العراق لذا لا بد من جعل تكلفة الشحن إلى العراق أقل وأكثر تنافسية من أي بلد آخر.

بدوره استعرض نائب رئيس اتحاد غرف التجارة السورية رئيس غرفة تجارة حلب عامر حمدي الفرس المتاحة لتطوير العلاقات التجارية والجهود المشتركة للوصول إلى تعاون بناء يخدم التجار في كلا البلدين، مشيراً إلى التحديات المشتركة التي تواجه الجانبين والصعوبات التي تواجه عمليات التصدير.

ومن الجانب العراقي الذي ضم أعضاء مجلس إدارة غرفة تجارة بغداد محمد زبون جبر وحيدر محمد رسول وياسر يحيى آل عيسى وعمار الحمداني تمت الإشارة إلى الحرص المشترك على الانتقال بعلاقات التعاون التجارية إلى آفاق جديدة من خلال وضع خطط عمل مستقبلية تضمن توسيع التعاون القائم بين البلدين وضرورة عقد لقاءات تجمع بين رجال الأعمال والتجار بين البلدين للاطلاع على الفرص المتاحة للتعاون في شتى المجالات الاقتصادية والتجارية والبحث في الصعوبات التي تواجه الطرفين.

حضر اللقاء من الجانب السوري عضو مجلس إدارة الاتحاد رئيس غرفة تجارة وصناعة إدلب محمد عبد الله شتات وعضو مجلس إدارة الاتحاد رئيس لجنة المعارض محي الدين الحلبي.

المركزي يعمم شروحات بخصوص الإضافات الاختيارية على البيانات الجمركية

الحلاق لـ«الوطن»: بعض المستوردين يلجؤون لتخفيض قيمة مستورداتهم للتهرب من الرسوم الجمركية

عبد الهادي شباط

عمم مصرف سورية المركزي (شروحات) حول التعميم رقم ١٤٣ تاريخ ٢٠٢٣/٩/٦ بخصوص الإضافة الاختيارية على البيان الجمركي وتعديل الفاتورة التجارية.

مبيناً أنه إشارة إلى تعميم مصرف سورية المركزي رقم ١٤٣ تاريخ ٢٠٢٣/٩/٦، حول ضرورة قيام المستوردين بمراجعة مصرف سورية المركزي بخصوص الإضافة الاختيارية أو المخالفة على البيان الجمركي التي تزيد قيمتها عن نسبة ١٠ بالمئة، أو أي تعديل يطرأ على الفاتورة التجارية المرفقة بكتاب الموافقة على تخليص البضاعة الصادر عن مصرف سورية المركزي، حيث ورد العديد من الاستفسارات حول آلية تطبيق التعميم وعليه نبين الآتي: إنه يجب على كل مستورد صرح بموجب بيانه الجمركي عن إضافة اختيارية أو إضافة أجور الشحن أو التأمين أو غيرها من النفقات التي تدفع بالقطع الأجنبي، أو في حال تحقق لدى الجمارك مخالفة بالقيمة أو الوزن وتم تنظيم مذكرة قضية بقيمة المخالفة، فأنت جميعها لزيادة بالقيمة أكثر من نسبة ١٠ بالمئة، من قيمة الفاتورة المرفقة بالبيان الجمركي، أن يقوم بمراجعة فرع مصرف سورية المركزي ليقدم الوثائق التي تثبت قيامه بتمويل الجزء الزائد عن نسبة ١٠ بالمئة من قيمة الفاتورة، ليتمكن من الحصول على موافقة خطية للسماح له بتخليص هذه البضاعة.

كما يسمح للمستورد المشمول ولغرض تقديم الوثائق التي تثبت قيامه بتمويل الجزء الزائد عن نسبة ١٠ بالمئة من قيمة الفاتورة، أن يقدم إحدى الوثائق التالية حسب الحال: إما الوثائق التي تثبت أنه استخدم مصدر التمويل الخارجي وفق ما تضمنته المادة ٢ من القرار ١١٣٠/ل. أعلاه ٢٠٢٣، أو وثيقة تثبت تسجيل طلب تمويل القيمة الزائدة، عن طريق إحدى شركات الصرافة المحلية وفق الآلية المنصوص عنها بالمادة ٤ من القرار ١١٣٠/ل. أ لعام ٢٠٢٣.

كما بينت شروحات المركزي أنه يجب على فرع مصرف سورية المركزي عند منح أي مستورد كتاب الموافقة على تخليص بضاعته أن يختم على الفاتورة الأصلية المرفقة بالكتاب لتقديمها إلى الجمارك، فإذا قدم المستورد عند تخليص بضاعته لدى الأمانة الجمركية فاتورة نهائية أخرى غير التي تم تقديمها إلى مصرف سورية المركزي للحصول على كتاب الموافقة على التخليص، وكانت مختلفة عنها سواء بالرقم أو القيمة أو الوزن أو العدد أو بلد المنشأ أو غيرها، فعلى الجمارك عدم قبول كتاب الموافقة على التخليص، والطلب إلى المستورد مراجعة المصرف المركزي لإصدار كتاب موافقة جديد مطابق للفاتورة التي سيتم التخليص بموجبها.

كما تضمنت الشروحات أنه يندرج تحت موضوع تعديل الفاتورة وفق ما هو مذكور بالفقرة ٣ أعلاه قيام المستورد بالحصول على موافقة مصرف سورية المركزي على تخليص فاتورة بقيمة إجمالية، ومن ثم تقديم كتاب الموافقة على التخليص إلى الجمارك مرفقاً بفواتير جزئية، وتؤكد ضرورة التقيد بأن يكون كتاب الموافقة على التخليص صادراً لكل فاتورة على حدة، ولا يسمح بتخليص أكثر من فاتورة على كتاب موافقة واحد إلا إذا تضمن كتاب الموافقة ذلك صراحة مع ذكر تفاصيل كل الفواتير المرفقة وكانت جميعها مختومة بختم المصرف المركزي.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين عضو مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق محمد الحلاق أن بعض المستوردين يلجؤون لتخفيض قيم مستوراتهم للتهرب من الرسوم الجمركية وتمتماتها مبيناً أن نسب التخفيض تراجع خلال الآونة الأخيرة بحكم برنامج ترشيد المستوردات واختصارها على السلع والمواد الأساسية التي في معظمها مواد أسعارها مكشوفة ولا يمكن التلاعب بها كثيراً أو تخفيضها إضافة لدخول آلية التمويل عبر المنصة خلال السنتين الأخيرتين وهو ما حد أيضاً من هذه الحالات معتبراً أن حالات التخفيض عادة ما تكون في السلع الكمالية أو التي تشتمل على تفاصيل وأنواع ومواصفات كثيرة يصعب معها تحديد قيم السلعة بشكل دقيق مثل بعض الأغراض المنزلية أو الكهربائية وغيرها من السلع الكمالية، وتوقع الحلاق ألا تتجاوز نسبة التخفيض لدى المستوردات من المواد الغذائية ١٠ بالمئة لأن أسعارها معلومة عالمياً واعتبر أنه ربما يكون من المفيد لو انتقلنا بالحساب الرسم الجمركي من النسبة المئوية للمبالغ المحددة على السلع.

متابعة تنفيذ الاتفاقيات ومذكرات التفاهم التي تم توقيعها خلال زيارة السيد الرئيس إلى الصين

الحكومة ترفع أجور عمال شركة المدفوعات ٥٠ بالمئة بهدف الحفاظ على الكوادر وتعتمد خطة تسويق محصول الحمضيات

«مكتب الحمضيات» لـ«الوطن»: اهتمام حكومي كبير بتأمين متطلبات لجنة المُصدّرين التي تعهدت بتصدير ١٥٠ ألف طن

هناء غانم

أكد مجلس الوزراء اتخاذ الخطوات والإجراءات المطلوبة من كل وزارة لمتابعة تنفيذ الاتفاقيات ومذكرات التفاهم التي تم توقيعها خلال زيارة السيد الرئيس بشار الأسد إلى الصين مؤخراً، والتي تتضمن التعاون الاقتصادي والفني والتنمية الاقتصادية في إطار مبادرة الحزام والطريق، مشدداً على أهمية وضع الاتفاقيات بالتنفيذ وترجمتها على أرض الواقع بما يحقق المصلحة الوطنية العليا.

واعتمد مجلس الوزراء خلال جلسته الأسبوعية التي عُقدت أمس برئاسة المهندس حسين عرنوس خطة تسويق محصول الحمضيات المقدر بنحو ٨٢٥ ألف طن لهذا الموسم، وطلب من الجهات المعنية المتابعة المباشرة على أرض الواقع وتأمين مستلزمات عملية التسويق من آليات ومحروقات ووافق على منح سلفة مالية للسورية للتجارة لاستجرار أكبر كمية ممكنة من الإنتاج وطرحه في صالاتها بالمحافظات بأسعار مناسبة بما يحقق عائدات مجزية للفلاحين، وتجهيز مراكز الفرز والتوضيب الخاصة بتصدير الكميات الفائضة عن حاجة السوق المحلية.

وشدد المهندس عرنوس على تأمين مستلزمات زراعة الموسم الشتوي الحالي من بذار وأسمدة ومحروقات وضرورة الالتزام بتحقيق الخطة الزراعية المعتمدة، ومواصلة تقديم كل أشكال الدعم للإنتاج الزراعي، مؤكداً ضرورة دراسة التكاليف الحقيقية لإنتاج مادة الإسمنت ووضع آليات دقيقة لضبط توزيع المادة ومنع أي متاجرة غير نظامية بها، وبذل أقصى الطاقات الممكنة لزيادة الإنتاج في معامل الإسمنت.

واستمع المجلس من وزير الكهرباء المهندس غسان الزامل إلى عرض حول مشروع تأهيل المجموعة الأولى في محطة حلب الحرارية والتي تبلغ طاقتها ٢٠٢ ميغا واط.

ووافق المجلس على توصية اللجنة الاقتصادية المتعلقة بتفعيل ميزة التجوال المحلي لمشتركي الهاتف الخليوي في المناطق التي تتوافر فيها تغطية لإحدى شركتي الخليوي /سيرياتيل – إم تي إن/ دون الأخرى، بحيث يتمكن المشتركون من إجراء الاتصالات وإرسال الرسائل واستخدام خدمة الإنترنت عبر شبكة الشركة التي يتوافر فيها تغطية من دون تحميلهم أي أجور إضافية.

وناقش المجلس مذكرة وزارة الاتصالات والتقانة بخصوص تحسين أوضاع العاملين في الشركة السورية للمدفوعات الإلكترونية، ووافق على زيادة أجور العاملين فيها بنسبة ٥٠ بالمئة بهدف الحفاظ على الكوادر الفنية المتخصصة.

كما ناقش المجلس مشروع قانون قطع الحساب الختامي للموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢.

ووافق المجلس على استكمال الأعمال لمركز أبحاث العلاجات الحيوية في كلية الطب البشري بجامعة دمشق، كما وافق على عدد من المشروعات الخدمية والتنموية ذات الأولوية في عدد من المحافظات.

وعن تسويق الحمضيات أكد مدير مكتب الحمضيات بوزارة الزراعة نشوان بركات لـ«الوطن» أن هناك اهتماماً حكومياً كبيراً بتأمين متطلبات المصدرين لتأمين العملية التسويقية للحمضيات، لافتاً إلى أنه يتم التنسيق مع الجهات المعنية وخاصة وزارة الاقتصاد، وهيئة دعم الإنتاج والصادرات بهدف تذليل جميع العقبات أمام عملية التصدير.

وأشار بركات إلى أن الحكومة داعمة للجنة المصدرين لجهة تأمين كل احتياجاتهم ومتطلباتهم لإنجاح العملية التصديرية وخاصة أن هذه اللجنة تعهدت بتصدير ما يقرب من ١٥٠ ألف طن من الحمضيات، إضافة لذلك سيتم العمل على تأمين احتياجاتهم من مادة المازوت لموسم الحمضيات حسب الطاقة التشغيلية لكل مركز.

وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك محسن عبد الكريم علي خلال استقباله السفير التونسي محمد المهذبي (عن الانترنت)

ماذا يعني التعامل بالعملات المحلية وما الفائدة منه؟

حزوري لـ«الوطن»: يؤدي إلى تحديد سعر صرف ثابت بين العملتين ويعود بالأرباح على الدول المعنية

جلنار العلي

طالب الكثير من الاقتصاديين والتجار خلال الاجتماعات والمؤتمرات التي تنص على تحسين العلاقات الاقتصادية مع بعض الدول الأخرى، بأن يكون التبادل التجاري مع هذه الدول بالعملات المحلية، على اعتبار أن ذلك يعد خطوة مهمة لتقليل الاعتماد على الدولار والتخفيف من هيمنته، وزيادة قيمة العملات المحلية، ما يعود بالنفع على الاقتصاد بشكل عام، لذا ما إمكانية تطبيق هذه المطالب بالنسبة للجانب السوري؟ وما شروط التعامل بالعملات المحلية في التبادلات التجارية؟

الأستاذ في كلية الاقتصاد بجامعة حلب والمتابع للشأن الاقتصادي الدكتور حسن حزوري، رأى في تصريحه لـ«الوطن»، أن تبادل الدول يحتاج إلى عدة شروط منها تحقيق المساواة في الميزان التجاري بين الدول المعنية، فمن غير المنطقي أن يكون حجم الصادرات إلى دولة ما يقل بكثير عن حجم الواردات منها، مؤكداً أن عدد الدول التي يمكن تطبيق ذلك معها قليل بسبب الحرب على سورية نتيجة تأثر حجم التبادلات التجارية مع الكثير من الدول بشكل سلبي.

وأضاف: «وأيضاً يجب إقامة بنك مشترك بين الدولتين المعنيتين ومعتمد منهما على غرار بنك سورية ولبنان أو سورية والمهجر، لإجراء كل عمليات الدفع من خلاله».

اقتصادات الدول المشاركة بشكل كامل، لأن ذلك يقاس بحجم دور كل دولة على حدة بهذه الأزمات، فعلى سبيل المثال إن كان التبادل التجاري بين سورية والصين ولم تكن الدولتان مشاركتين بالأزمة العالمية أو متأثرتين بها فلن يكون هناك تأثير يذكر على عملية تبادل البضائع وتكاليف الإنتاج والتضخم، لكن بالمجمل يخفف التبادل التجاري بالعملات المحلية من حدة هذه الأزمات.

في سياق متصل، أشار حزوري إلى أن سورية بإمكانها إجراء عملية التبادل التجاري بعملتها المحلية مع عدة دول منها الصين مثلاً التي يمكن الاستفادة منها بمجال حوامل الطاقة وقطاع السيارات الكهربائية الصينية التي أصبحت متطورة جداً ومنافسة عالمياً، إضافة إلى إيران وروسيا والسعودية، لافتاً إلى أن تطبيق ذلك يحتاج إلى عدة شروط منها تحقيق المساواة في الميزان التجاري بين الدول المعنية، فمن غير المنطقي أن يكون حجم الصادرات إلى دولة ما يقل بكثير عن حجم الواردات منها، مؤكداً أن عدد الدول التي يمكن تطبيق ذلك معها قليل بسبب الحرب على سورية نتيجة تأثر حجم التبادلات التجارية مع الكثير من الدول بشكل سلبي.

وزير «التموين» خلال استقباله السفير التونسي والقائم بالأعمال اللبناني:

سورية مستعدة لاستقبال الأشقاء وتعزيز التعاون في المجالات الاقتصادية

الوطن

استقبل وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك محسن عبد الكريم علي، سفير جمهورية تونس بدمشق محمد المهذبي، وبحث معه سبل التعاون المثمر فيما يتعلق بمجال عمل الوزارة وما يمكن أن يحققه البلدان في سياق التعاون المثمر في خدمة سوقي واقتصادي البلدين وبالتالي الشعبان الشقيقان.

وأكد الوزير على عمق العلاقات التاريخية المتجذرة والوطيدة بين البلدين، لافتاً إلى أهمية العمل المشترك من أجل الارتقاء بها وتعزيزها على كل المستويات، وخاصة الاقتصادية منها، وإلى ضرورة تنظيم وتفعيل مسارات العمل بمذكرات تفاهم بين الطرفين.

وأوضح الوزير أن سورية وعلى مدى عقود طويلة حرصت على إبقاء روابط الأخوة، وإشراع أبواب التعاون المثمر مع كل من أراد من الأشقاء العرب، مؤكداً أن سورية حكومة وشعباً مستعدة دائماً لاستقبال الأشقاء وتعزيز آفاق التعاون معهم في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والتبادل التجاري وتذليل كل العقبات التي يمكن أن تحول دون تحقيق ذلك.

وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك محسن عبد الكريم علي خلال استقباله السفير التونسي محمد المهذبي (عن الانترنت)

من جانبه نقل السفير المهذبي تحيات تونس قيادةً وشعباً ورغبتها في تطوير العلاقات ودفعها للتطور بما يخدم مصلحة شعبي البلدين، مشيراً إلى الترحيب الكبير من الشعب التونسي، وتأييد عودة العلاقات إلى طبيعتها مع الجمهورية العربية السورية، مؤكداً أن العلاقات الشعبية والإعلامية والثقافية والاجتماعية وغيرها لم تنقطع على مدى السنوات السابقة، وشدد على تفعيل النشاط التجاري والاقتصادي بين البلدين الشقيقين في شتى المجالات.

ونوه المهذبي بالجهود الكبيرة لوزارة التجارة الداخلية في دفعها باتجاه رفع سنوات الحرب والحصار الجائر المفروض على سورية.

وفي سياق موازٍ، بحث وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك مع طلال ضاهر القائم بالأعمال بالوكالة في السفارة اللبنانية في دمشق سبل تعزيز وتطوير التعاون الاقتصادي والتجاري بما يخدم مصلحة كل سوري ولبناني، مشدداً على تفعيل التعاون الاقتصادي في إطار الروابط التاريخية المشتركة والمقومات الاقتصادية والتجارية المتكاملة بين البلدين.

من جانبه تطرق ضاهر إلى ضرورة متابعة التنسيق والتعاون التام بين البلدين الشقيقين في المجالات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية بما ينعكس إيجاباً على اقتصاد البلدين.